



الأزمة اليمنية والمواقف الإقليمية والدولية

أ.د. قحطان عدنان أحمد

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

خلف عبدالله محمد

جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات/ قسم البرمجيات

The Yemeni crisis and regional and international positions

Prof. Dr. Kahtan Adnan Ahmed

University of Kirkuk / College of Law and Political Science /

Department of Political Science

Khalaf Abdullah Muhammad

University of Kirkuk / College of Computer Science and Information

Technology / Department of Software

المستخلص: تُعد الأزمة اليمنية نتاجاً لتراكمات تاريخية وسياسات خاطئة سبقت عام 2011، حيث تضافر جمود البنية السياسية مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتمهيد الطريق نحو الانفجار. وقد تجاوز التدخل الخارجي كونه عاملاً ثانوياً ليصبح الفاعل الأبرز، محولاً البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية، لا سيما إيران وحلفائها الحوثيين من جهة، والمملكة العربية السعودية والإمارات الداعمتين للحكومة الشرعية من جهة أخرى. هذه الصراعات لم تقتصر آثارها على الداخل اليمني، بل امتدت لتهدد أمن خطوط الملاحة الدولية وتفتح المجال لنمو التنظيمات الإرهابية نتيجة ضعف السلطة المركزية وعجزها عن بسط سيطرتها. وفي ظل هذا المشهد، تداخلت المصالح الإقليمية والدولية مع الموقع الاستراتيجي المتميز لليمن وإشرافه على ممرات مائية حيوية، مما جعل من الأزمة نقطة تقاطع لحروب الهيمنة وصراع النفوذ، حيث غلبت أجندات القوى الخارجية على تطلعات الشعب اليمني، واستحالت البلاد إلى مجال حيوي للاستقطاب السياسي والعسكري في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة اليمنية، الحوثيين، الإقليمي، الدولي.

Abstract: The Yemeni crisis is the culmination of long-standing historical accumulations and flawed policies that predated 2011, as political stagnation coupled with deteriorating socio-economic conditions paved the way for the eventual eruption of conflict. Foreign intervention transcended its role as a secondary factor to become the primary driver, transforming the country into a proxy war theater between regional powers—most notably Iran and its Houthi allies on one side, and Saudi Arabia and the UAE supporting the legitimate government on the other. The repercussions of these conflicts have extended beyond Yemen's borders, threatening international maritime security and facilitating the rise of terrorist organizations amidst the central government's inability to maintain control. Consequently, Yemen's strategic location and its oversight of vital waterways have turned the crisis into a focal point for regional and international power struggles, where external agendas have superseded the aspirations of the Yemeni people, rendering the nation a pivotal arena for political and military polarization.

Keywords: The Yemeni Crisis, The Houthis, Regional, International.

المقدمة: برزت الأزمة اليمنية التي اندلعت شراراتها في بداية العام ٢٠١١ كأحد موجات الحراك الثوري العربي متجاوزة بذلك أبعادها وتداعياتها كقضية محلية لارتباطها بالتطورات الإقليمية والدولية لما لها من أثر على توازنات القوى في المنطقة في ظل التنافس الإقليمي والدولي، فموقع اليمن الاستراتيجي والحيوي ومجاورته لمنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط كل ذلك جعل منها منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تعد اليمن أحد الدول العربية التي شهدت تنافساً محموماً وصراعاً دراماتيكياً بين عدة قوى إقليمية تختلف وتبتعد مصالحها واهدافها في المنطقة أكثر مما تتفق وتتلاقى، وهو ما كان له الأثر البالغ الأهمية في التأثير على مجريات الأحداث وتبعاتها الداخلية التي تشهدها اليمن، حيث كان للعامل الخارجي دور كبير في تطور الأزمة اليمنية من خلال دعمه المتواصل لأطراف الأزمة لتتحول اليمن ساحة حرب بالوكالة بين إيران وحليفها جماعة الحوثيين من جهة والسعودية والإمارات التي تدعم الشرعية اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، أي أن مواقف وتحركات القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية جاءت وفق مصالحها بالدرجة الأولى وليس مصالح الشعب اليمني وإن تخفي ذلك عن الإدلاء بتصريحات لنبد العنف ومحاولة الظهور بمظهر اللاعب الوسيط من أجل حل الأزمة إلا إن هذا لا يخفي ميولها وأطماعها وتوجهاتها المصلحية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من عدة نواحي أهمها:

1. تقديم رؤية شاملة للأزمة اليمنية دون التركيز في الآفاق الضيقة
2. يتميز موضوع البحث بالحدثية في ظل التطورات المستمرة للأزمة اليمنية
3. كتسب موضوع الأزمة اليمنية أهميته من منظور فهم الموقف الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على الأزمة.

إشكالية البحث : تكمن إشكالية البحث في الطبيعة المركبة للأزمة اليمنية التي تجاوزت كونها مجرد صراع داخلي على السلطة لتتحول إلى معضلة جيوسياسية دولية. وتتبلور المشكلة في محاولة فهم كيف أدت التراكمات التاريخية والهشاشة البنوية للدولة إلى خلق فراغ سياسي وأمني، مما سمح بتحويل اليمن إلى ساحة لحرب بالوكالة وتصفية حسابات بين قوى إقليمية ودولية متصارعة. ، ومن هنا تثار التساؤلات الآتية :

1. ما هي الجذور البنوية للأزمة اليمنية؟

2. كيف تشكلت مواقف القوى الإقليمية الفاعلة تجاه الصراع اليمني في ضوء تضارب المصالح الجيوسياسية؟

3. ما هو منحى التعاطي الدولي مع المشهد اليمني، وكيف أثرت أجدات القوى الكبرى على مسار الأزمة؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من رؤية وإدراك مفاده أن هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تقف وراء اندلاع الأزمة اليمنية، لكن المواقف الإقليمية والدولية من هذه الأزمة اختلفت اختلافاً جذرياً عن الأزمات التي حدثت في الدول العربية الأخرى وذلك خشيةً على مصالحها في المنطقة من فقدان نفوذها في اليمن في حالة عدم استقرارها وذلك بسبب ما تتمتع به من موقع استراتيجي حيوي وقربها من دول الخليج النفطية.

منهجية البحث : اعتمدنا في هذا البحث على المناهج التالية :

1. المنهج التاريخي: تم اعتماد المنهج التاريخي للوقوف على الجذور التاريخية للأزمة اليمنية وصولاً لبيان مدى تأثيرها في الوقت الحاضر .

2. المنهج الوصفي: تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل أسباب الأزمة اليمنية وتداعياتها، وكذلك موقف الأطراف الإقليمية والدولية من الأزمة.

هيكلية البحث: قُسمت هيكلية البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات جاء المبحث الأول بعنوان الأزمة اليمنية النشأة والتطور، انقسم بدوره إلى مطلبين تناول المطلب الأول جذور الأزمة اليمنية، أما المطلب الثاني تضمن أسباب وتداعيات الأزمة اليمنية. أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان موقف الأطراف الإقليمية من الأزمة اليمنية، أنقسم بدوره إلى مطلبين تناول المطلب الأول الموقف الإيراني، أما المطلب الثاني تناول الموقف السعودي-الإماراتي. أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان موقف الأطراف الدولية من الأزمة اليمنية، تم تناوله في ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول الموقف الأمريكي، أما المطلب الثاني تناول الموقف الروسي-الصيني، المطلب الثالث جاء بعنوان موقف الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الأزمة اليمنية النشأة والتطور

جاءت الأزمة اليمنية الحالية نتيجة لتراكمات عديدة للسياسات التي اتبعتها الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حدٍ سواء، وقد ساهمت في تطور الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج كلها شكلت إطار الأزمة الحالية، فقد كان للعامل الخارجي دوراً مؤثراً في تطور الأحداث السياسية التي تجري في اليمن منذ سنوات والتي كانت نتيجتها حالة عدم الاستقرار على جميع الأصعدة.

المطلب الأول: جذور الأزمة اليمنية

ترجع بداية اندلاع الأزمة اليمنية تاريخياً منذ الاحتلال البريطاني لعدن في العام ١٨٣٩ والذي أسهم في خلق كيانتين سياسيين منقسمين جغرافياً وديموغرافياً وإدارياً الأول هو القسم الجنوبي الواقع تحت الإدارة البريطانية ومركزه عدن، أما الثاني وهو القسم الشمالي من اليمن والواقع تحت الإدارة العثمانية ومركزه صنعاء، إذ تمكنت الإدارة البريطانية طوال مدة حكمها لهذه الرقعة الجغرافية من تحقيق مشروعها الاستعماري في اليمن من خلال اللعب على وتر التناقضات في البنية الاجتماعية اليمنية القبلية والمذهبية والطائفية، وضرب التفاهات بين مكونات المجتمع

اليمني التي كان من المفترض أن تؤسس دولة حديثة موحدة، فقد عملت الإدارة البريطانية على الاستفادة من حالة التشطي التي شهدتها اليمن منذ القدم وتجلت تلك الحالة في تعدد الكيانات القبلية والمذهبية والطائفية ذات الطابع السياسي التي شكلت مدخلاً لتغلغلها في الأراضي اليمنية في ذلك الوقت⁽¹⁾

أما القسم الشمالي من اليمن فقد خضع تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي استمرت لغاية العام ١٩١٨، حيث تولى الأمام يحيى حميد الدين المتوكل زعيم الطائفة الزيدية عقب خروج العثمانيين السلطة في اليمن حتى وفاته في العام ١٩٤٨، خلفه أبنة الأمام أحمد بن يحيى الذي حكم البلاد حتى وفاته في العام ١٩٦٢، وفي ذات العام تمت الإطاحة بحكم الإمامة عبر انقلاب قاده ضباط الجيش الذين اعلنوا عن قيام نظام الحكم الجمهوري، أما القسم الجنوبي فقد أستولى فيه الشيوعيون على السلطة عقب انسحاب بريطانيا في العام ١٩٦٧، وبعد عدة سنوات من العداء بين الطرفين ووساطة جامعة الدول العربية لوقف إطلاق النار بين الطرفين ، تم الإعلان عن قيام جمهورية اليمن الموحدة في ٢٢ أيار من العام ١٩٩٠ وتتصيب علي عبدالله صالح كأول رئيس لها⁽²⁾، إذ جسدت الوحدة اليمنية تسوية تاريخية كبيرة ومشروع حضاري عظيم ، كما جسدت الأمل والانتصار النهائي لأحلام اليمنيين ونظامهم الوطني الطويل الذي أمتد إلى أجيال في سبيل قيام دولة وطنية مستقلة تنتصر على التجزئة والتمزق والاستبداد والاستعمار والتخلف والحرب الداخلية والتهميش والغلبة المذهبية والقبلية، إلا إنها على ارض الواقع فشلت في تحقيق الأسس العظيمة للوحدة وتحويلها إلى مظاهر شكلية بما في ذلك التجربة الديمقراطية، إذ عاد نظام الحكم الاستبدادي القائم على أسس قبلية وعادت مفاهيم ما قبل الدولة الحديثة أي أنها عرفت بالوحدة لكن لم يتوحد فيها إلا أسم الجمهورية والعلم والنشيد وبقيت كل القوانين منشطرة بما في ذلك المؤسسات الفاعلة في الدولة منشطرة، بقي الجيش جيشان والأمن أمنان والنائب مسميان الرئيس ونائب إلا إنهم رئيسان وكان الرئيس صالح لا يستطيع أن ينفذ

(1) هاني موسى، أزمة الدولة اليمنية: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، الدوحة- قطر، العدد ٣٧، ٢٠١٩، ص ٥٢.

(2) كمال بوناب، الأزمة في اليمن: المؤشرات الداخلية والفواعل الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، العدد ٨، ٢٠٢٠، ص ٢١

وأمره خارج الحدود الشمالية وكذلك الأمر مع علي سالم البيض لا يستطيع أن ينفذ أمراً خارج حدود المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن⁽¹⁾

إذ لم تنتهِ الأزمة في اليمن داخلياً وخارجياً بعد قيام الوحدة اليمنية ، إنما لازمت مساره السياسي والوحدوي منذ العام ١٩٩٠ فقد رأت بعض القوى الإقليمية في الوحدة اليمنية تحدياً وتهديداً لدورها ومكانتها ومصالحها واستقرارها وهو ما جعلها تستمر في دورها السلبي تجاه اليمن ، وكان أبرز تلك القوى المملكة العربية السعودية، وقد عارضت المملكة منذ البداية قيام مشروع الوحدة اليمنية مبررة موقفها هذا من أن النظام الجديد سيمكن الحركات المتطرفة سيما الشيوعيون من السيطرة على شبه الجزيرة العربية⁽²⁾

كما إن أسباب أخرى دفعت بعض القوى الإقليمية إلى معارضة النظام اليمني من أبرزها موقف صنعاء خلال أزمة الخليج الثانية في العام ١٩٩٠-١٩٩١، إذ أدعت صنعاء في ذلك الوقت إنها كانت على الحياد وانها حاولت فقط المساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع، لكن الحقيقة كان سلوكها في تلك الفترة مساند للعراق دون أدنى شك، وكانت الدعوة اليمنية في ذلك الوقت المتمثلة في التوصل إلى حل عربي للأزمة وهو ما أثار غضب السعودية إلى حد كبير، لأن الدول العربية التي عارضت الغزو العراقي للكويت كانت لا تمتلك الإمكانيات الكافية لطرد القوات العراقية أو حتى الدفاع عن السعودية من أي هجوم عراقي لاحق⁽³⁾، وانطلاقاً من المخاوف السابقة الذكر عملت المملكة العربية السعودية على إعادة اليمن سياسياً وجغرافياً إلى ما كان عليه قبل الوحدة عبر تأييدها ودعمها المتواصل للانفصاليين الجنوبيين، وتجلي ذلك بوضوح خلال حرب الانفصال التي اندلعت بين شطري اليمن الجمهوري في صنعاء بقيادة علي عبدالله صالح وبين الحزب الاشتراكي بقيادة علي سالم البيض الممثل عن جمهورية اليمن

(1) دعاء جمعة نعمة، دور مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجاً) رسالة ماجستير منشورة، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص ١٤٠- ص ١٤١.
(2) فيان احمد محمد ونور صبحي محمد، القوى الإقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن (المملكة العربية السعودية أنموذجاً)، مجلة الآداب، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، العدد ١١٦، ٢٠١٦، ص ٤٥٤ - ص ٤٥٥.
(3) جمال سند السويدي، حرب اليمن ١٩٩٤ الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٤، ١٩٩٥، ص ١٠٤

الديمقراطية، إذ كان موقف الدول الخليجية واضحاً في هذه الحرب إذ قدمت كل من الكويت والسعودية الدعم بكل أشكاله بصورة متواصلة للقضية الجنوبية معلنين تأييدهم الكامل لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومعارضة نظام علي عبدالله صالح، لكن سرعان ما انتهت هذه الحرب بانتصار نظام علي عبدالله صالح وهروب معظم قادة الحزب الاشتراكي إلى عمان⁽¹⁾، إضافةً إلى ما سبق فقد كان للوضع السياسي القائم آنذاك على تقاسم السلطة بين القبائل وبعض الطوائف سبباً رئيسياً في ظهور حركات التمرد ضد الدولة مثل الحركة الحوثية وغيرها إلى جانب ذلك وفرت تربة خصبة لنمو حركات الإرهاب مثل تنظيم القاعدة وقيامها بعمليات إرهابية داخل المجتمع اليمني، وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الظروف ساهمت في خلق نوعاً من الفوضى الأمنية في البلاد وهكذا ظلت اليمن تواجه حالة من عدم الاستقرار على جميع الأصعدة ناهيك عن انتشار الفقر والأمية والفساد في تسيير أمور الدولة⁽²⁾

لقد أستمريت الأزمات تتفاقم يوماً بعد آخر حتى جاءت أزمة العام ٢٠١١ بالتزامن مع انتفاضات الربيع العربي، إلا إن المحرك الأساسي لها كان قبل انطلاق الحركات الاحتجاجية في كل من مصر وتونس، إذ كانت المعارضة في حالة غضب شديد بسبب التعديلات الدستورية التي قرر الرئيس (علي عبدالله صالح) القيام بها من خلال إصلاح النظام الانتخابي على نحو يسمح له البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة فضلاً عن سعيه إلى توريث السلطة لأبنه من بعده، و بعد انطلاق الحركات الاحتجاجية في كل من مصر وتونس انطلقت على أثرها المعارضة اليمنية في مظاهرات سلمية رافضة لسياسة علي عبدالله صالح التي حظيت بتأييد شعبي واسع⁽³⁾، إذ طوال أكثر من ٣٣ عاماً التي قضاها الرئيس علي عبدالله صالح في السلطة كانت مؤشرات التنمية في اليمن منخفضة جداً، إذ احتلت اليمن المرتبة ١٣٣ من أصل ١٦٩ دولة يشملها التقرير، فضلاً عن ذلك تعد الحكومة اليمنية من أكثر الحكومات فساداً على كافة المستويات السياسية والعسكرية، إذ جاءت اليمن في المرتبة ١٦٤ من ١٨٢ دولة يشملها تقرير الشفافية

(1) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ص ١٠٤.
 (2) بو معزة منى، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد ٣٢، ٢٠١٨، ص ٥٥٤.
 (3) المصدر السابق، ص ٥٥٥.

الدولية لعام ٢٠١١ المعني بالفساد ولم يتجاوزها في ذلك سوى العراق والصومال، إذ اشتدت حدة الاحتجاجات اليمنية على خلفية إقدام قوات الأمن المركزي على استخدام العنف بشكل مفرط ضد المتظاهرين على الرغم من كون اليمن تعد من أكثر بلدان العالم تسليحاً إلا إن المحتجين منذ البداية حاولوا الحفاظ على سلمية التظاهرات ولم يقدم الشباب الذين كانوا صلب الاحتجاجات أي قوة مسلحة للتصدي للقوات اليمنية، لكن مع مرور الوقت ومع استمرار القوات اليمنية في استعمال العنف ضد المحتجين تطور الأمر حتى وصل الأمر إلى مرحلة المواجهة المسلحة بين القوات الحكومية والمحتجين⁽¹⁾

المطلب الثاني: أسباب وتداعيات الأزمة اليمنية

أولاً: أسباب الأزمة اليمنية - لا يمكن لأي أزمة في أي مجتمع أن تتدلع دون أسباب ومبررات ناضجة وكافية، وهو الأمر الذي ينطبق على الأزمة اليمنية فهناك جملة من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما كانت ذات طابع محلي دفعت بإشعال فتيل الأزمة في اليمن، وتمثلت هذه الأسباب بما يلي:

١. الأسباب السياسية - لم يعرف النظام السياسي في اليمن استقراراً حقيقياً في جميع المراحل، سواء في العهد الملكي - الزيدي أو العهد الجمهوري بفرعيه الشمالي والجنوبي أو في عهد دولة الوحدة الأخيرة الذي غاب عنها الطابع المؤسسي وغلب عليها الطابع الشكلي للتعددية والمشاركة من جهة، وتسم بالطابع السلطوي والعنف من جهة أخرى، وفي إطار هاتين المسألتين برز الدوران القبلي والمذهبي اللذان أعاقا إلى جانب العوامل الأخرى التقدم في حل العديد من القضايا، كان أهمها تحديث مؤسسات الدولة ونظامها السياسي والإداري والقانوني ونشوء دولة مدنية تستند إلى حكم القانون، لذلك كانت الحكومات المتعاقبة عموماً حبيسة هذين المحددين ولم تتمكن من تجاوزهما في ظل هشاشة شرعيتها فضلاً عن حاجتها المستمرة إلى

(1) فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ٢٠١٦، ص١٠٥.

فواعل داخلية تتمتع بقدرة نسبية على ضبط المجتمعات المحلية⁽¹⁾، فقد كان انطلاق الثورة في العام ٢٠١١ خطأً فاصلاً بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية في اليمن، تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للنظام اليمني تحت قيادة الرئيس علي عبد الله صالح، أما الثانية مثلت مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة اليمنية، حيث كان الصراع سياسياً طائفيًا بين شرعيتين الأولى منتخبة والتي تمثلت في السلطة الحاكمة أما الأخرى مثلت الشرعية الشعبية الثورية التي سرعان ما تبلورت إلى شرعية سياسية⁽²⁾

٢. **تدهور الأوضاع الاقتصادية** -: مما لا شك فيه إن العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً ومؤثراً في استقرار النظام السياسي أو عدم استقراره فتحسن الأوضاع الاقتصادية وتحقيق مستويات عالية من الرفاهية تعتبر عنصراً مهماً في استقرار النظام السياسي، وعلى العكس من ذلك يؤدي ضعف العامل الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة إلى عدم استقرار النظام السياسي ويهدد كيان الدولة ذاته⁽³⁾، حيث يعاني عدد كبير من اليمنيين الإحباط من الحكومة بسبب اتساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساسية وتدهور الأمن ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى نسبة ٦٠% من الشباب وقد أكد برنامج الأغذية التابع لمنظمة الأمم المتحدة إن نصف الشعب اليمني يعاني من الجوع وأشار إلى إن أكثر من ١٠ ملايين من سكان اليمن يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي، فاليمن تصنف على إنها من أفقر دول العالم التي تعيش فترة انتقال سياسي صعبة منذ الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح⁽⁴⁾

٣. **الأسباب الاجتماعية** -: يتسم اليمن ببنية اجتماعية فسيفسائية شائكة مركبة مزيجاً مرتكزة على أسس قبلية وطائفية ومذهبية متداخلة مع جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، فالمنتبع للواقع اليمني من الناحية الاجتماعية يجد إن القبيلة كانت ولا زالت تلعب دوراً

(1) هاني موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
(2) مايسة محمد محمود، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية-السعودية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٦٩.
(3) يثرب خطاب فيصل، الصراع وعدم الاستقرار السياسي في الدولة اليمنية وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط، المجلة الأكاديمية العلمية/جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٦٥٣.
(4) صباح كزيز، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة جهود حل الأزمة، مجلة الحقوق والحريات، جامعة خضير بسكرة، الجزائر، عدد خاص، ٢٠١٧، ص ٩٨.

مهماً في استقراره أو عدمه سواء في علاقاته الداخلية والخارجية، فالمنظور القبلي يسيطر على كافة جوانب الحياة في اليمن وتؤثر فيه تأثيراً بليغاً⁽¹⁾، إذ حافظ الرئيس علي عبد الله صالح طوال فترة حكمه على الشكل الظاهري للدولة اليمنية لكنه كان يحكمها على أرض الواقع كدولة قبائل، إذ كان لكل شيخ قبيلة جيشه وسجونه الخاصة، حيث يتم إطلاق سراح السجناء وفق الأعراف العشائرية دون الاحتكام وفق قوانين الدولة ودستورها، فضلاً عن غض النظر من قبل النظام اليمني عما تقوم به القبائل في عمليات التهريب عبر الحدود، إضافة إلى ذلك التدخل المباشر من قبل الجانب السعودي في الداخل اليمني عن طريق توزيع الأموال على زعامات القبائل التي تعدها المملكة العربية السعودية صديقة لها حتى لو كانت معادية للنظام اليمني، وفي كثير من الأحيان يمارس النظام القبلي ضغوطه على السلطة السياسية من خلال مطالبته بالانفصال وإضعاف سيطرته على مناطق نفوذه⁽²⁾

٤. أسباب التدخلات الخارجية :- على الرغم من الإقرار بوجود أسباب داخلية أدت إلى اندلاع الأزمة اليمنية إلا إنه من المؤكد إن العامل الخارجي قد طغى حتى أصبح الفاعل الأبرز، مما جعل اليمن ساحة حرب بالوكالة بين إيران بواسطة حليفتها جماعات الحوثي المسلحة من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى فقد كان هدف التحالف العربي الذي تقوده كل من السعودية والإمارات هو مساعدة الحكومة اليمنية على استعادة سيطرتها على مؤسسات الدولة اليمنية وبسط سيادتها على كامل الجغرافيا اليمنية⁽³⁾، أما إيران فقد كان هدفها الأساسي في اليمن يتمثل في أن تكون الدولة اليمنية رخوة لكي تستطيع توظيفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج وفي سبيل ذلك لجأت إيران إلى تقديم الدعم ليس فقط للجماعات الحوثية بل إن إيران أيضاً قدمت الدعم للجنوب الذي يدعو إلى الانفصال⁽⁴⁾، ومن الجدير بالإشارة في هذا

(1) هاني موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(2) دعاء جمعة نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(3) عادل دشيله ونبيل البكري... وآخرون، قراءات في الأزمة اليمنية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، تركيا- إسطنبول، ط(بلا)، ٢٠٢٠، ص ٨٢.

(4) احمد سعيد نوفل وعاطف الجولاني... وآخرون، الأزمة اليمنية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد ٧، ٢٠١٥، ص ١٢.

الإطار فإن هشاشة الدولة وفشلها وتفاقم الانقسامات والصراعات العنيفة، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وضعف قدرة الدولة على حفظ أمنها الوطني، وانخفاض فعاليتها المؤسسية في توفير الاحتياجات المجتمعية الأساسية للمواطنين، وانخفاض شرعية نظامها السياسي تشكل بيئة ملائمة للتدخلات الخارجية السلبية، فعندما تتحول الانقسامات بين الجماعات والنخب السياسية المختلفة إلى صراعات عنيفة وتتعطل المؤسسات السياسية وتتضاءل قدرتها على مواجهة الأزمات، تصبح الدولة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية السلبية التي تعمق من فجوة الانقسامات وتؤجج الصراعات التي سرعان ما تتحول إلى أزمات حادة ومعقدة تتجاوز تأثيراتها النطاق المحلي لتأخذ أبعاداً إقليمية ودولية⁽¹⁾

ثانياً: تداعيات الأزمة اليمنية: أدت الأزمة اليمنية إلى مجموعة من التداعيات، ليس فقط على اليمن ودول الخليج العربي بل على النظام الإقليمي برمته ومن أبرز هذه التداعيات ما يلي:

١. تنامي النفوذ الإيراني - حيث سعت إيران منذ بداية اندلاع اليمن في العام ٢٠١١ إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن من أجل توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، وفي هذا الإطار عملت طهران على تقديم الدعم بمختلف أنواعه المالي والسياسي والإعلامي لجماعة أنصار الله الحوثي كما دعمتهم بالسلاح، ويظهر ذلك بشكل جلي عندما اعترضت السلطات اليمنية عدداً من السفن المحملة بالأسلحة على سواحل البحر الأحمر وكان من بين ما تم ضبطه من سفن محملة بالأسلحة في العام ٢٠١٣ بينها صواريخ ومتفجرات وقذائف صاروخية وعند الكشف عن مصدر تلك الأسلحة كانت إيران وكانت تلك الأسلحة متوجهة إلى جماعة أنصار الله الحوثي⁽²⁾

إن حرص إيران على تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لم يكن يمتلكها الجيش اليمني من قبيل الصواريخ الباليستية البعيدة المدى والطائرات المسيرة وغيرها من المتفجرات المتطورة، وتوجيه

(1) محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، السعودية- الرياض، ط(بلا)، ٢٠١٧، ص٢٢.

(2) كمال صفا، الأزمة اليمنية، اسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة اللبنانية/كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان، ٢٠١٨، ص٢٣.

الصواريخ الباليستية نحو الأهداف السعودية يعكس سعيها الحثيث لتدشين تحول في مجريات الأحداث بطريقة تعزز من النفوذ الإقليمي الإيراني، ومما لا شك فيه إن ما ساعد الحوثيين على الصمود في وجه ضربات قوى التحالف بفضل الأسناد من قبل الإيراني من خلال تشكيل مناطق نفوذ إيرانية لاسيما في الشمال في صنعاء وصعدة والجوف وأجزاء من عمران وحجة كما حرصت على التمدد صوب الجنوب من خلال تقديم الدعم لبعض الفصائل الجنوبية التي تسعى إلى فك الارتباط مع الشمال وذلك كمحاولة من قبل إيران لتأمين مجال أوسع للنفوذ في المناطق اليمنية الجنوبية⁽¹⁾

٢. **التأثير على أمن الخليج العربي** -: مما لا شك فيه إن هناك حاجة خليجية ليمن أمن ومستقر من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، هذا فضلاً عن أهمية الموقع الاستراتيجي اليمني وما يمثله من مجال حيوي فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي إذ يمثل خليج عدن ومضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية الإقليمية والدولية، إضافةً إلى ذلك تتمثل أهمية خليج عدن حيث يمر منه ويلتقي عنده أهم ثلاث ممرات مائية بحرية دولية، تتمثل في الخط القادم من الخليج العربي، والخط القادم من شرق وجنوب شرق آسيا، والخط القادم من شرق أفريقيا وجنوبها إلى البحر الأحمر، وتؤثر هذه الخطوط الثلاثة في حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي يمثل ممراً مائياً ذات أهمية حيوية لحركة النقل البحري وحركة التجارة العالمية، انطلاقاً من ذلك فقد أدت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً بارزاً في التأثير في الأزمة اليمنية، انطلاقاً من طبيعة علاقتها مع إيران التي أصبحت هي الأخرى فاعل في الأزمة اليمنية، وما يمثله اليمن من عمق استراتيجي للسعودية وعامل مؤثر في أمن واستقرار منطقة الخليج، سيما وان السعودية هي أكثر دول الخليج تأثراً في اليمن بسبب موقعها الذي يرتبط معها برباً من الجهة الجنوبية، وبحرياً عبر

(1) احمد علي، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، الدوحة-قطر، العدد ٣٦، ٢٠١٩، ص٥٧.

البحر الأحمر من الجهة الغربية⁽¹⁾، لقد شكلت التدخلات الإيرانية في اليمن خطراً كبيراً على أمن الممرات البحرية الدولية، فالدعم العسكري الإيراني لجماعات الحوثي مكنهم من شن هجمات على بعض السفن العاملة في مضيق باب المندب وخليج عدن، فضلاً عن قيام إيران بإرسال بعض السفن الحربية إلى خليج عدن بدعوى مواجهة أنشطة القرصنة في المنطقة فضلاً عن مساعي إيران لبناء قاعدة بحرية في اليمن كلها كانت مؤشرات تنذر بإمكانية تحول الصراع في اليمن إلى حرب إقليمية شاملة يترتب عليها عرقلة الملاحة في خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وفي هذا الإطار أتت الهجمات الصاروخية من قبل الجانب الحوثي على إحدى سفن الأمداد التابعة للامارات العربية المتحدة، وكذلك على المدمرة الأمريكية "ماسون" في مضيق باب المندب في العام ٢٠١٦ وهو ما مثل تهديداً صارخاً للأساطيل العاملة في خليج عدن ومضيق باب المندب⁽²⁾.

٣. تنامي خطر التنظيمات الإرهابية - ويتجلى ذلك من خلال تنامي نفوذ وقوة تنظيم القاعدة الإرهابي وغيرها من التنظيمات الإرهابية في ظل سيطرة الحوثيين على أجزاء واسعة من اليمن نتيجة ضعف الحكومة المركزية، فهذه التنظيمات المتطرفة استثمرت تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتهم في المناطق التي تسيطر عليها، مما أدى إلى ارتفاع منسوب العنف في البلاد⁽³⁾، وهذا الأمر يتضح من خلال اشتداد حدة الصراع بين تنظيم القاعدة والحوثيين، فلقد أدى احكام سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء إلى تصاعد خطر نشاط التنظيمات الإرهابية المتمثلة بـ "تنظيم القاعدة"، كما إنه أكسب الصراع وعملياته الإرهابية بعداً عقائدياً، وهو ما حظي بتأييد وتعاطف من قبل بعض اليمنيين، من خلال ظهوره كمساند للطائفة السنية ضد الحوثيين ومن هنا أضحي تنظيم القاعدة يخوض عملياته القتالية ضد

(1) شذى زكي حسن، بروز الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية (الثورة اليمنية أنموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٦، ٢٠١٧، ص ١١٣-١١٤.

(2) محمد حسن القاضي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

(3) احمد سعيد نوفل وعاطف الجولاني... وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

جبهتين احدها ضد أنصار الله (الحوثيين) والأخرى ضد الحكومة اليمنية، ولاشك إن مثل هذا الوضع الخطير، سيؤدي بالنتيجة إلى تعميق مشكلة ومخاطر تنامي الحركات الإرهابية⁽¹⁾ ومن الجدير بالإشارة هناك عوامل عدة تجعل من اليمن نقطة انطلاق ومركز عمليات في السنوات المقبلة للتنظيمات الإرهابية في اليمن أهم هذه العوامل⁽²⁾:

أ. الطبيعة الجبلية الحصينة التي توفر مواقع محصنة و آمنة للتنظيمات الإرهابية بمختلف أشكالها

ب. انتشار السلاح في اليمن والذخيرة بمختلف أشكالها وأنواعها فالإحصاءات للحكومة اليمنية ذكرت وجود أكثر من ٧٠ مليون قطعة سلاح فردي نظراً للتقاليد القبلية التي تتفخر بالسلاح

ج. الحدود المفتوحة التي تمنح لهم حرية الحركة وتوفير هامش مناورة عسكرية استراتيجية في غاية الأهمية .

د. الفقر المدق لدى عموم اليمنيين والشعور بالظلم والغبن الذي يعد محركاً أساسياً ، كذلك عاملاً استراتيجياً مهماً في تحريك الناس لتبني الأفكار الجهادية واسترداد حقوقهم المسلوبة.

٤. **تفاقم الحالة الإنسانية** - تعرضت اليمن لأحدى أكثر الأزمات الإنسانية تفاقماً في العام جراء النزاع المسلح الذي أدى إلى تعميق وتفاقم الحالة الإنسانية ، فحتى كانون الثاني من العام ٢٠١٨ كان ما يقدر بنحو ٢٢.٢ مليون شخص أي ما يقارب نسبة ٧٥% من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، بينهم ١١.٣ مليون شخص من هم بحاجة ماسة إلى المعونات الفورية إلى جانب ذلك هناك أكثر من مليون شخص لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب

(1) كمال صفا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(2) دعاء جمعة نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧.

ومتطلبات النظافة العامة، إضافةً إلى ذلك تعرضت اليمن لموجات متزايدة من الأوبئة ، فأدى أنتشار مرض الكوليرا في العام ٢٠١٧ إلى إصابة ما يزيد على مليون حالة مصابة بالمرض ، ناهيك عن ذلك فقد أوصل التدمير الجزئي للبنية التحتية للبلاد وعدم دفع المرتبات وتسديد النفقات التشغيلية للقطاع العام والخدمات العامة إلى حافة الانهيار⁽¹⁾

فقد خلفت الأزمة منذ بدايتها أكثر من ٣ ملايين نازح داخلياً حتى بداية العام ٢٠١٩ ، ونزوح أكثر من ٣٥٠ الف شخص إلى مناطق أخرى بسبب اشتداد الأعمال القتالية هذا من جانب، أما من جانب آخر هناك المزيد من الاطفال المنخرطين في القتال دون السن الـ ١٨ والذي يقدر بنحو ثلث المقاتلين في اليمن، وجميع أطراف الصراع متورطين في تجنيد الأطفال وزجهم في العمليات القتالية، فضلاً عن ذلك الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات التي تورطت فيها جميع الأطراف المتصارعة بعض هذه الانتهاكات ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية التي أودت بحياة العديد من المدنيين وضياح ممتلكاتهم وخلفت مئات حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري وسوء المعاملة، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب ذلك لازالت أغلبية المطارات والموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الحوثي تحت حصار قوات التحالف العربي ، ونفس الأمر بالنسبة للموانئ والمطارات اليمنية في المناطق المحررة من سيطرة الحوثيين وفي كلا الحالتين ساهم ذلك بشكل رئيسي في تفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن⁽²⁾

تأسيساً على ما تقدم نرى أن هناك عدة عوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها دور في اشعال فتيل الأزمة، إذ لا يمكن إغفال إن هناك تقاطعاً جلياً بين العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تكوين الأزمة التي عصفت بالدولة اليمنية واستمرارها لعدة سنوات فالدور الخارجي وتأثيره في الأزمة ما كان له أن ينجح لولا وجود بيئة داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية هشة ورخوة مثلت مدخلاً لتغلغل الأطراف الخارجية وهو ما أدى إلى اشتداد حدة الأزمة التي تجاوزت أبعادها وتداعياتها المحلية لارتباطها بالتطورات الإقليمية مخلفة بذلك

(1) تضيق الخناق وعراقيل التحالف والحوثيين تفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن، لندن، منظمة العفو الدولية ، ٢٠١٨ ، ص٩.

(2) احمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، متاح على الرابط : <https://studies.aljazeera.net/ar/article/٤٦٥9> تاريخ الزيارة ١٨/١٢/٢٠٢٠

مجموعة من التدايعات والنتائج ليس فقط على اليمن بل على النظام الإقليمي برمته سواء من خلال تنامي النفوذ الإيراني، وكذلك التأثير على خطوط الملاحة الإقليمية والدولية، ناهيك عن ذلك تنامي خطر التنظيمات الجهادية (الإرهابية)، كذلك التدايعات الإنسانية الخطيرة والمستمرة

المبحث الثاني: موقف الأطراف الإقليمية من الأزمة اليمنية

المطلب الأول: الموقف الإيراني

مع بدأ قيام الحركات الاحتجاجية ضد نظام علي عبدالله صالح سعت إيران إلى مساندة الحركة الاحتجاجية في اليمن، إذ ندد اعضاء مجلس الشورى الإيراني باستخدام العنف المفرط ضد المحتجين، كما أن إيران سعت منذ البداية إلى أفضال المبادرة الخليجية من خلال تقديم الدعم لبعض الأطراف الداخلية، حيث قامت إيران بتمويل العديد من الأنشطة والفعاليات، فقد وفرت التمويل لمؤتمر كبير عقد في بيروت في ١٦ أيار من العام ٢٠١٢ تحت عنوان " مستقبل اليمن بناء الدولة المدنية الحديثة "، وقد شارك في المؤتمر جماعة الحوثيين والحراك الجنوبي الانفصالي، إضافة بعض الرموز من بقايا نظام علي عبدالله، حيث كان الهدف من هذا المؤتمر تجنيد عناصر جديدة وحشد للقوة الموالية للخط الإيراني ، وحلفائها في الداخل بهدف تقويت الفرصة على أية محاولة تسوية سياسية في اليمن⁽¹⁾

تهدف إيران من خلال نشاطها على الساحة السياسية اليمنية إلى إحراز مزيداً من النفوذ الإيراني في اليمن نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي مميز و وزن جيو سياسي مؤثر في المنطقة، إذ ترى إيران أن بإمكانها من خلال تحالفها مع الحوثيين ودعمها لهم سياسياً وعسكرياً ترسيخ تموضعهم في قمة السلطة في اليمن، حيث يتمثل الهدف الإيراني من وراء تزايد تأثيرها ونفوذها في اليمن والمنطقة بشكل كبير من أجل إيجاد موطئ قدم لها بالقرب من ممر استراتيجي دولي ذات أهمية بالغة، مما يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة المرور في خليج عدن ومضيق باب

(1) احمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات السياسية والعربية والدولية، العدد ٥١، ٢٠١٥، ص ١١.

المنذب والذي يعد بمثابة النقطة الرئيسية التي تربط الخليج العربي والمحيط الهندي بالبحر الأحمر وصولاً إلى قناة السويس، والذي يعد الممر المائي الرئيسي للنفط في العالم⁽¹⁾

كما أن الحد من تمادي نفوذ دول الجوار الإقليمي لليمن يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية في المدرك الإيراني من خلال تدخلها في اليمن، حيث أن زيادة النفوذ الإيراني في اليمن يشكل في الوقت نفسه خصم لنفوذ دول الخليج العربي و التي تشكل أهم منافس إقليمي لإيران في المنطقة، حيث تسعى إيران من وراء إثارة التوترات والاضطرابات السياسية وما ينتج عنها من أزمات وصراعات في مجالها الجيو سياسي و نطاقها الحيوي إلى عزل دول الخليج عن ممارسة أي دور إقليمي في المنطقة وبصورة أكثر تحديداً في العراق وسوريا ولبنان، مما يعزز ذلك من حضور إيران الإقليمي في هذه الدول⁽²⁾، ومن الجدير بالإشارة إن إيران اعتمدت من أجل تقوية دورها والتغلغل في الساحة اليمنية على العديد من الأدوات منها القوة الناعمة: كاستقطاب البعثات الطلابية وإقامة العديد من المدارس والحسينيات في اليمن ومشاركة سفارتها في إحياء المناسبات الدينية الشيعية والدعم الإعلامي من خلال القنوات الفضائية وصحف ومواقع تابعة للحوثيين، أما على صعيد القوة الصلبة: فقد قدمت إيران دعماً عسكرياً بصورة مستمرة لحلفائها الحوثيين من خلال أمدادهم بالسلاح والتدريب وتلقين أفرادهم الخبرات العسكرية، وقد عرف هذا الدعم تزايداً ملحوظاً منذ بداية العام ٢٠١١ وهو يشمل عدة أنواع من الأسلحة كالبنادق الهجومية والقذائف الصاروخية ونظارات التسديد ومكونات صنع الطائرات المسيرة وقذائف ومتفجرات مختلفة الأنواع⁽³⁾.

(1) محمد حسن القاضي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
 (2) أحمد محمد محمود ودينا فتحي جمعة عبد العظيم... وآخرون، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، ط١، ٢٠٢٠، ص١٥٣-١٥٤.
 (3) احمد الفقيه عز الدين، التدخل الخارجي وأثره على استقرار الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة التدخل السعودي في اليمن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص١٣٨.

المطلب الثاني: الموقف السعودي - الإماراتي من الأزمة اليمنية

أولاً: الموقف السعودي تاريخياً تولى السعودية اهتماماً كبيراً لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة مجاورة لاعتبارات سياسية وأمنية واحتفظت المملكة باستمرار علاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية، إضافة إلى ذلك تعد اليمن بمثابة الخاصرة الجنوبية للمملكة العربية السعودية وتتشرك معها بحدود طويلة وتداخل ديمغرافي كبير فضلاً عن ذلك العائلات اليمنية الكبيرة التي تقطن المناطق الحدودية، فإن لوبي العمالة اليمنية في السعودية كبير جداً، ويسيطر على قطاعات خدمية مهمة، لذلك فإن السعودية ومنذ نشأتها حرصت على أمداد القبائل اليمنية بالمال حتى تضمن ولاءها، كما عملت على إبقاء الحاكم اليمني تحت نفوذها سواء من خلال الدعم المالي والسياسي، رغم ذلك لم تكن السعودية ترغب يوماً في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي تحسباً من أن تكون المنافس لها على زعامة النادي الخليجي بما تمتلكه اليمن من مقدرات بشرية واقتصادية وحتى جغرافية كبيرة لو استغلت بالشكل الصحيح، فقد عرفت مواقف السياسة السعودية من الحراك اليمني منذ البداية بالرغرض وذلك لأن الحراك اليمني قاد زمامه منذ البداية الذين لا يمثلون المعادلة القبلية التي كانت السعودية تتحكم في مدخلاتها ونتائجها، لذلك بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً دبلوماسية مكثفة وحتى الدعم المالي من أجل الحفاظ على النظام السياسي في اليمن بعد إن رأت أن نظام علي عبدالله صالح غير قادر على الاستمرار⁽¹⁾

فقد عملت المملكة العربية السعودية منذ بداية الأزمة اليمنية على استغلال الفرصة لتقديم نفسها بوصفها قوة إقليمية فاعلة وبأهميتها في المنطقة، لاسيما في ظل تراجع وضعف في بعض القوى الإقليمية بفعل مخرجات حركات التغيير مما ولد ذلك حالة من الإدراك في المخطط الاستراتيجي السعودي بضرورة التحرك لملء الفراغ الإقليمي، إذ تمثل هدف المملكة العربية السعودية في تغيير التحالفات التقليدية والعامل على بناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوفق

(1) إبراهيم عبد الكريم وجواد الحمد... وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ٧٤ - ص ٧٥.

مع مصالحتها للحيلولة دون أن يستحوذ الخطاب الإيراني على دور كبير في المنطقة، وفي سبيل تحقيق ذلك عملت المملكة العربية السعودية على الظهور بمظهر الشريك الأساسي في حل الأزمة اليمنية على نحو يسمح لها في التحول إلى قطب رئيسي في اليمن والمنطقة وساعدها على تحقيق ذلك بفضل ما تمتلكه من رصيد بفعل قدراتها الاقتصادية ومكانتها الدينية، إذ نجحت في أداء أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية⁽¹⁾

العامل الرئيسي الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى التعامل بجدية أكثر تجاه الأزمة اليمنية هو رفض الحركة الحوثية المدعومة من قبل إيران المبادرة الخليجية وسيطرتهم على مساحات واسعة من اليمن لتشكل بذلك اليمن تهديداً أمنياً بالدرجة الأولى للمملكة العربية السعودية، إذ صرح الملك سلمان بن عبد العزيز " أن أمن واستقرار اليمن من أمن واستقرار المملكة ودول الخليج العربي بصفة عامة، كما إن السعودية ستدعم الأشقاء اليمنيين من أجل تحقيق ذلك"، كما أعقب تصريح الملك سلمان تصريح وزير الخارجية السعودي "سعود بن فيصل" بإعلان رفض واستهجان بلاده لما قامت به الجماعات الحوثية من السيطرة على مناطق واسعة في اليمن "، حيث عدت السعودية ذلك بمثابة رفض مباشر للحل السلمي، إذ قامت المملكة على اثر ذلك بتعليق أعمال بعثتها الدبلوماسية في اليمن وإجلائهم ونتيجة للدعم الإيراني المتواصل للحوثيين في اليمن التي مكنتهم من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء عندها أصبح خطر التمدد الإيراني وحلفاءها الحوثيين في المنطقة حقيقياً على أثر ذلك انطلقت عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية مدعومة في ذلك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من أجل إعادة الأمن والاستقرار في اليمن والحد من الهيمنة الحوثية في اليمن المدعومة من قبل طهران وإخضاعها بالقوة لقبول المفاوضات السياسية لحل الأزمة اليمنية⁽²⁾، حيث كانت عملية إطلاق عاصفة الحزم بمثابة رسالة بليغة من قبل الجانب السعودي بأن السعودية لن تسمح مطلقاً لإيران ببسط نفوذها في المجال الحيوي السعودي، كما كانت بمثابة رسالة واضحة

(1) محمد كريم عباس، مهام الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن، جامعة النهدين، العدد ٤، ١، ٢٠١٥، ص ٧٢ - ص ٧٤.

(2) وسيم سالم عبدالله، فعالية السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية (2011-2020)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، العدد 25، 2020، ص 50 - ص 52

للقوى الدولية الكبرى خصوصاً في ظل تقاربها النسبي مع إيران نتيجة للتوافق حول الملف النووي على أن المملكة العربية السعودية بالمشاركة مع دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، بإمكانها المبادرة بالدفاع عن أمنها ومصالحها الاستراتيجية بمعزل عن حسابات وتوافقات القوة الدولية الكبرى من الجانب الإيراني⁽¹⁾

ثانياً: الموقف الإماراتي: سعت الإمارات إلى التدخل في الشؤون الداخلية لليمن والتأثير فيها بشتى الوسائل خدمة لمصالحها منذ تسعينات القرن الماضي عبر دعمها للحزب الاشتراكي اليمني المطالب بالانفصال، فقد مثل التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية لإعادة الشرعية اليمنية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، بمثابة فرصة ذهبية للإمارات من أجل تقوية حضورها هناك وتوجيه مسار الأحداث بما يخدم مصالحها⁽²⁾

وتعد الإمارات الدولة الأكثر نفوذاً لدى الانفصاليين، والمتحكمة على العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية عدن ومنذ اليوم لتدخلها العسكري ضمن التحالف العربي شرعت الإمارات في تنفيذ أجندها الخاصة، ووظفت إمكانياتها العسكرية والناعمة في تثبيت تواجدتها على حواضر مدن الجنوب الساحلية ومناطق الثروات النفطية خاصة محافظات عدن ولحج وشبوة وحضرموت الساحل، إضافة إلى جزيرة سقطرى، إضافة إلى الرغبة في إحكام قبضتها على المطارات والموانئ وشرعت في فرض أمر واقع على الحكومة اليمنية والسعودية على حد سواء، فقد كونت الأحزمة الأمنية والنخب المناطقية وعملت على تسليحها، وفرضت تعيين مسؤولين في مؤسسات الدولة وأصبحت تتحكم بأغلب الموانئ والسواحل اليمنية ومناذرها الجوية، إذ تصدر السياسية الإماراتية وأداءها العسكري في اليمن العامل الاقتصادي، حيث رأت إن ميناء عدن مهدد استراتيجي لمكانتها الإقليمية المبنية على خدمات موانئها⁽³⁾

(1) محمد حسن القاضي، مصدر سبق ذكره، ص67

(2) احمد الفقيه عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص136.

(3) عادل دشيلة ونبيل البكري... وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص89

وقد تمثل سعي الإمارات في السيطرة على 200 كم من الساحل اليمني، كونها تمثل الدعامة المركزية في المخطط الإماراتي لكي تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة، إذ تشمل هذه المنطقة على موانئ الجنوب وعلى ساحل خليج عدن والبحر العربي، ومضيق باب المندب وجزيرة سقطرى، إذ تترك الإمارات أهمية عدن بالنسبة للإنكليز وأهمية سقطرى والحديدة بالنسبة للجانب الأمريكي، وقد استمرت الإمارات في هذا الاتجاه من أجل تحقيق أهدافها من خلال عملية أطلق عليها (النسر الذهبي) في العام 2017 والتي استهدفت السيطرة على مطار الحديدة وهي معركة خاضتها الإمارات بالاعتماد على قواتها الخاصة إلى جانب مرتزقة بجانب القوات السعودية إذ تمكنت الإمارات على اثر ذلك من إحكام سيطرتها الكاملة على الجنوب اليمني⁽¹⁾

في واقع الحال لجأت الإمارات من أجل تثبيت موطأ قدم لها في اليمن إلى إنشاء وتكوين وتدريب مليشيات عسكرية تخضع لسيطرتها وتعمل تحت أمرتها وتمولها لوجستياً وعسكرياً ومالياً، وتتمثل هذه المليشيات في كل من: قوات الحزام الأمني والتي التحقت بقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات النخبة الشبوانية، وقوات النخبة الحضرية، وقوات الساحل الغربي، كما أبدت الإمارات عن تقديمها الدعم بمختلف أشكاله للمجلس الانتقالي الجنوبي من الإعلان عن تأسيسه، حيث أطلقت في هذا الصدد إذاعتين تلفزيونية والتي جاءت كجزء من الدعم والتأييد له⁽²⁾

نستنتج مما تقدم أن مواقف القوى الإقليمية من الأزمة اليمنية تأتي بالدرجة الأولى وفق مصالحها وليس مصالح الشعب اليمني، وإن كانت تخفي ميولها السياسية والمصلحية عن طريق الإدلاء بتصريحات لنذب العنف والاستجابة لمطالب الشعب اليمني ومحاولة لعب دور وسيط في حل الأزمة، إلا إن ذلك لا يخفي أطماعهم إزاء هذه الرقعة الجغرافية، سيما وأن اليمن تعد واحدة من أكثر الدول العربية التي تشهد تنافساً محموماً بين القوى الإقليمية التي تختلف

(1) صلاح سمير البنداري، "عاصفة الحزم" ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، العدد 6، 2018، ص12
(2) احمد الفقيه عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص137.

وتبتعد أكثر مما تتفق وتتلاقى أمام محاولة كل طرف التأثير في مجريات الأحداث بما يخدم مصالح كل ذلك أدى إلى اذكاء حدة الأزمة في اليمن.

المبحث الثالث: موقف الأطراف الدولية من الأزمة اليمنية

المطلب الأول: الموقف الأمريكي: مع بداية انطلاق حركة الاحتجاجات اليمنية ضد الرئيس علي عبدالله صالح كان الموقف الأمريكي متردداً بعض الشيء آنذاك في اتخاذ موقف واضح تجاه الاحتجاجات اليمنية، فقد دعت القيادات الأمريكية إلى ضرورة تهدئة الأوضاع وعدم استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في المحافظات اليمنية، أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن عدم ترشيحه للانتخابات الرئاسية إضافة إلى ذلك عدم سعيه لتوريث السلطة لنجله أحمد، فقد أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالمبادرة التي قدمها الرئيس صالح وأكد دعم الإدارة الأمريكية لكل خطوات الإصلاح السياسية والاقتصادية والإدارية مؤكداً ثقته بالرئيس اليمني، وفي خضم ذلك طلب الرئيس الأمريكي من الرئيس اليمني الإيفاء بوعوده وأن تلتزم القوات اليمنية بضبط النفس والابتعاد عن استخدام العنف ضد التظاهرات الذين يطالبوا بحقهم في التجمع وحرية التعبير⁽¹⁾

لكن كان هناك تحولاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية حينما أعلن الرئيس علي عبدالله صالح أن الاحتجاجات اليمنية ماهي إلا أجنداث وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتتم إدارتها من غرفة في تل أبيب، بناءً عليه وعقب عدة مجازر ارتكبتها قوات النظام اليمني طالبت الإدارة الأمريكية بمحاسبة المسؤولين المتورطين في هذه المجازر وأعربت عن تأييدها لتغيير سياسي في اليمن يلبي طموحات الشعب اليمني وتشارك فيه جميع الأطراف السياسية وعلى أثر زيادة أعمال القمع والعنف المفرط المستخدم من قبل النظام اليمني وما صاحبه من ارتفاع في أعداد الضحايا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الضغط على الرئيس علي صالح من أجل البدء في عملية انتقال سياسي سلمي للسلطة، وقد رحبت الإدارة الأمريكية بمبادرة مجلس

(1) احمد سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص13 – ص14.

التعاون الدرامية إلى حل الأزمة السياسية في اليمن، على الرغم من الدور الذي ساهم فيه مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية إلا إن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن متابعة الأحداث في اليمن ولا ترغب في التأثير على مسار الأحداث بما يتناسب مع مصالحها في اليمن⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أنه ثمة أهداف رئيسية تقف وراء التدخل الأمريكي في الأزمة اليمنية الحالية تتضح على نحو جلي في رغبة الولايات المتحدة الحثيثة في السيطرة الفعلية على الثروات اليمنية، لاسيما وأن المصالح الأمريكية في اليمن تستوجب الحماية والمتمثلة في مضيق باب المندب الذي يمر من خلاله جزء كبير من إمدادات النفط للعالم، كما تحرص الولايات المتحدة بدرجة كبيرة على ممارسة الحد الأقصى من النفوذ في هذه المنطقة وذلك انطلاقاً من مصلحة أساسية تكمن في الاستعادة من دول الخليج العربي، فضلاً عن ذلك كبح جماح التوسع الإيراني حيث كانت الولايات المتحدة منذ البداية شريكاً قوياً للتحالف العربي من خلال تقديم الدعم للقوة الجوية للتحالف العربي من التزويد بالوقود فضلاً عن ذلك الأمداد بالأسلحة والذخائر السريعة، كذلك دورها في أجبار السفن الحربية الإيرانية المحملة بالإمدادات للجماعات الحوثية على التراجع وهو ما جعل من الولايات المتحدة شريكاً في الحرب الدائرة في البلاد⁽²⁾

أما في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حاولت الاستراتيجية الأمريكية الجمع بين ملفي إيران واليمن على أساس كبح قدرة إيران على توسيع نفوذها الإقليمي من خلال فرض عقوبات وصلت إلى الانسحاب من الاتفاق النووي، وهنا وجدت الإدارة الأمريكية في اليمن ساحة حرب مفتوحة للمواجهة مع إيران، على اثر ذلك أزداد الدعم الأمريكي المقدم إلى التحالف العربي الذي تقوده السعودية في حربها ضد الحوثيين، إضافة إلى ذلك فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية جهد واضح في اكتساب (عاصفة الحزم) شرعية دولية من خلال صدور قرار مجلس الأمن رقم 2216 في 14 نيسان من العام 2015 بالرغم من الامتناع الروسي عن التصويت

(1) نهال أحمد سيد، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي: دراسة حالة "سوريا- اليمن"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط <https://democraticac.de/?p=3475> :تاريخ الزيارة 21/1/2021

(2) صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره، ص15-ص16.

عليه، حيث تضمن القرار انسحاب الحوثيين من كافة المناطق التي سيطروا عليها وإنهاء استخدام العنف، وتسليم جميع الأسلحة التي نهبوها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والامتناع عن أي سلوك استفزازي للدول المجاورة⁽¹⁾

ومع وصول الرئيس الأمريكي الجديد بايدن في أول خطاب له بخصوص الشأن اليمني "نعزز جهودنا الدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن التي أحدثت كارثة إنسانية واستراتيجية" وفي ذات الشأن أكد الرئيس الجديد على إنهاء كل أشكال الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الدائرة في اليمن بما في ذلك مبيعات الأسلحة⁽²⁾

المطلب الثاني: الموقف الروسي-الصيني: اتسم الموقف الصيني منذ بداية الأزمة اليمنية بالحذر والانتقائية حيال الأزمة، إذ طالبت الصين جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار ودعوة الأمم المتحدة إلى القيام بدور قيادي في إيجاد مخرج من الأزمة اليمنية من خلال المفاوضات السياسية، كما رفضت بكين الانحياز لأي طرف من أطراف الأزمة في اليمن مؤكدة في ذلك على انها تدعم حلاً سلمياً يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ومبادرات مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، إذ ظهر من خلال هذا الموقف إن الصين تعمدت على أن تخفي ميولها السياسية وتسعى إلى أن تلعب دور الوسيط في حل الأزمة اليمنية، على الرغم من ذلك فقد مارست الصين تأثيراً على المملكة العربية السعودية من أجل وقف غاراتها الجوية، حيث أجرى الرئيس الصيني شي جينبينغ اتصالاً مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وعرب عن مخاوفه من الأزمة اليمنية مؤكداً على ضرورة حل الأزمة اليمنية بالوسائل السلمية، إذ يتضح من خلال ذلك أن أكثر ما يهم الصين هو وقف

(1) مايسة محمد محمود، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية-السعودية خلال الفترة من (2011-2016)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلة قناة السويس، مصر، العدد1، 2019، ص180
(2) محمد سعيد الوافي، بايدن يرسم ملامح الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في أول خطاب له، متاح على الرابط: <https://amp-france4-com.cdn.ampproject.org> تاريخ الزيارة 7/2/2021

التدخل العسكري لدول التحالف العربي ومن هنا فإن الموقف الصيني لا يعد محايداً لكنه يميل بشكل ضمني إلى التفاهم والتقارب مع وجهة نظر كل من روسيا وإيران⁽¹⁾

إذ ترى الصين إنه في حال حدوث أي فوضى في اليمن فإن ذلك سوف يشكل التهديد الأكبر لمصالحها لذلك تولي الصين أهمية بالغة من أجل حماية استثماراتها الاقتصادية وسلامة عاملها في اليمن سيما وأن الصين تمتلك أكثر من 14 مشروعاً في اليمن يعمل فيها نحو 500 عامل، تتركز في مجالات استخراج النفط والاتصالات والإنشاءات والطرق والجسور ومزارع الأسماك، وهو ما جعل الصين تتدد على الحل السلمي للأزمة من خلال تأييدها للمبادرة الخليجية والحث على بذل جهود حثيثة لحل الأزمة من خلال المحادثات السياسية دون اللجوء إلى الحرب⁽²⁾

أما روسيا فقد كانت حاضرة منذ بداية انطلاق الثورة اليمنية التي أطاحت بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح في العام 2011، إذ كانت روسيا أحد الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة على تنفيذها، وبعد الانقلاب المسلح الذي نفذته جماعة الحوثي على السلطة اليمنية في العام 2014 بالتحالف مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، على أثر ذلك لم تبدي روسيا أي أعراض على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 والذي أدان فيه جماعة الحوثي وظالبهم بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها وإرجاع السلطة إلى الحكومة الشرعية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي⁽³⁾

في حقيقة الأمر تعمل الاستراتيجية الروسية تجاه اليمن في آن واحد على ثلاث مستويات محلية وإقليمية ودولية، كما هو الحال مع الصراعات الإقليمية الأخرى، إذ لا ترى موسكو الوضع في اليمن على إنها أزمة إقليمية فقط بل إنها أزمة محلية ذات أبعاد إقليمية، فهي على العكس من الدول الغربية، فقد حرصت على تواصلها مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية، فهي

(1) رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط : <https://studies.aljazeera.net> تاريخ الزيارة 22/1/2021
 (2) عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، الأردن، العدد 1، 2017، ص 146
 (3) المصدر السابق، ص 144.

تعترف بالحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها على المستوى الدولي وفي نفس الوقت لا تدين جماعة الحوثي المسلحة، كما أئتم الموقف الروسي بالرفض للاتهامات السعودية تجاه إيران بشأن تسليحها لجماعة الحوثي دون أن يؤثر ذلك على مساعيها لكسب ود شيوخ دول الخليج في نفس الوقت، إضافةً إلى ذلك يشكل اليمن عنصراً لا غنى عنه في الطموحات الروسية المتنامية في جميع أنحاء منطقة الساحل عبر البحر الأحمر ومساعدتها في العودة إلى جزيرة سقطرى سيكون ذلك مقروناً بإمكانية إنشاء قاعدة بحرية منفصلة في السودان، سيما وأن الحديث عن القاعدة قد جرى بين الرئيس الروسي والرئيس السوداني السابق عمر البشير إذ يسهم ذلك في تعزيز قوة روسيا ليس فقط في خليج عدن بل في منطقة البحر الأحمر بأكمله⁽¹⁾.

ومن أجل تأمين روسيا لمصالحها في هذه الرقعة الجغرافية، فإن موقفها جاء متغامماً مع الأجماع الدولي من خلال تأكيدها على إيجاد حل سلمي للأزمة.

المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي: مع بداية انطلاق الاحتجاجات الشعبية في اليمن المطالبة بالإصلاحات والتي حملت شعار المطالبة بتنحي الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، إذ عمدت الحكومة اليمنية على رفض مجمل مطالب المحتجين واستخدمت العنف المفرط ضدهم، الأمر الذي أدى إلى إعلان نائب رئيس المفوضية الأوروبية كاترين آشتون عن رفضها القاطع لأساليب الحكومة اليمنية في قمع المتظاهرين وانتقدت بشدة ما وصفته "تصعيد في العنف"، حيث أدى الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في اليمن إذ سعى لإصلاح الواقع الأمني المتردي في البلاد من خلال دعم التحضيرات التي أقيمت من أجل تنظيم المعارضة وركز في جهوده المبذولة على بناء قدرات مختلف فئات الشعب اليمني وعمل على توفير الدعم المالي من أجل نجاح العملية الانتقالية التي تضمنتها المبادرة، إذ واصل الاتحاد الأوروبي في دعم مؤتمر

(1) مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 2، 2020، ص471

الحوار الوطني من خلال الجهود الدبلوماسية التي استهدفت تشجيع مختلف الفئات المهمشة للمشاركة في عملية الانتقال السياسي⁽¹⁾.

في واقع الحال تمثل موقف الاتحاد الأوروبي بالتحرك بدوافع اقتصادية وامنية وانسانية، سيما وإن الاتحاد الأوروبي لديه مخاوف من استمرار الأزمة في اليمن، إذ من شأن التوتر الذي تشهده المنطقة بين إيران وخصوصها أن يجعل انفجار الوضع في اليمن الفتيل الذي يتسبب بحرب مدمرة شاملة تشعل المنطقة برمتها وهو ما يؤدي بدوره إلى تهديد لإمدادات النفط وخطوط الملاحة الدولية، وما يسببه ذلك في تفاقم الأزمة الانسانية وهذا يعني إن الاهتمام الأوروبي يأتي نتيجة لارتباط الصراع في اليمن وتداخله مع الأزمة الإقليمية والتي تتمثل في التوتر بين إيران وأمريكا وحلفائهم في المنطقة، وهو ما يعني إن تحركات الاتحاد الأوروبي كانت مدفوعة في المقام الأول في الرغبة في تخفيف التكاليف المحتملة للصراع المستمر وليس الهدف من ذلك تحقيق أهداف استراتيجية⁽²⁾

حين شن التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية (عاصفة الحزم) في اليمن أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه تقاجاً بالأمر وبناءً عليه تباينت ردود فعله على المستوى العام عبر المفوضية الأوروبية التي رأت أن الحل العسكري الذي تقوده السعودية لن يؤدي إلى إنهاء الأزمة اليمنية وأن الخيار السياسي هو الحل الأفضل، أما على المستوى الجزئي فقد اختلفت دول الاتحاد ما بين مؤيد وداعم لموقف السعودية وفي مقدمة تلك الدول بريطانيا وفرنسا أهم حلفاء السعودية ودول الخليج، إذ قدم الجيش البريطاني تدريبات عسكرية للقوات السعودية على المهارات الحربية القتالية بما فيها تقنيات الحرب غير النظامية، كما تعد بريطانيا ثاني أكبر الدول المصدرة للأسلحة للمملكة العربية السعودية، ودول أخرى مالت إلى الحل السياسي وأبرزها إسبانيا وإيطاليا ومن هنا يتضح عدم وجود موقف موحد للاتحاد الأوروبي تجاه ما يحدث في

(1) علاء زراك فاضل، موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث اليمن (2015-2018)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، العدد 13، 2020، ص20.

(2) ميروك ساحلي، مصدر سبق ذكره، ص472

سوريا وهو ما أكدته الخبرة الألمانية السيدة أنا أوجستين المتخصصة في الشأن اليمني بقولها "في الحقيقة ليست هناك رؤية لموقف أوروبي واضح إزاء اليمن"⁽¹⁾

الخاتمة

جاءت الأزمة اليمنية نتيجة لتراكمات عديدة للسياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات السابقة والقوى السياسية على حدٍ سواء، فقد بدأت الاحتجاجات في اليمن بشكل عفوي نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجمود البنية السياسية واستبدادها، لذا جاءت بهدف تحقيق التغيير في شكل السلطة السياسية من سلطة مستبدة إلى دولة ديمقراطية تحقق طموحات الشعب اليمني إلا ذلك جاء على عكس رغبة وتطلعات الشعب اليمني نتيجة لعدم توحيد طموحات الشعب اليمني تحت راية واحدة وأن بعض الأطراف اليمنية لديها ارتباطات خارجية، سيما وإن اليمن تحظى باهتمام كبير من قبل الأطراف الإقليمية والدولية نظراً لما تتمتع به اليمن من موقع استراتيجي مهم المتمثل في إطلالته على اهم الممرات المائية فضلاً عن كونها مجاورة للخليج العربي الغني بالثروات النفطية كل ذلك أدى دوراً بارزاً في تطور الأزمة اليمنية من خلال لجوء بعض الأطراف الخارجية ذات الأطماع التوسعية في اليمن إلى تقديم الدعم لأطراف الأزمة وهو ما أدى إلى أن تكون اليمن ساحة حرب بالوكالة وبذلك تحولت الأطراف المحلية إلى أدوات لخدمة مصالح وأجندات الداعمين الخارجيين فقد ساندت إيران الحوثيين مادياً وعسكرياً، فيما تدخل التحالف السعودي بقيادة السعودية والإمارات لدعم الحكومة الشرعية اليمنية، كل ذلك أسهم في ضعف السلطة المركزية وعجزها عن فرض سيطرتها على أراضيها مما أسهم في خلق بيئة ملائمة لنمو واتساع التنظيمات الإرهابية، كذلك أفضت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية جراء النزاع المسلح في اليمن.

(1) بهاء محمود، أوربا في اليمن: شحنات السلاح ثم المساعدات، متاح على الرابط : <https://gulfhouse.org/posts/2218> تاريخ الزيارة 2021/2/10

الاستنتاجات

1. إن الأزمة الحالية التي تشهدها الدولة اليمنية وليدة العام 2011 إنما جاءت كنتيجة لتراكمات عديدة للسياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبلية على حدٍ سواء.
2. إن النظام السياسي اليمني لم يشهد استقراراً حقيقياً في جميع مراحلها سواء في العهد الملكي- الزيدي أو في العهد الجمهوري بفرعيه الشمالي والجنوبي أو في عهد الوحدة الأخيرة بسبب غياب الطابع المؤسسي وغياب المشاركة التعددية والطابع الاستبدادي للنظام الحاكم.
3. أنتجت الأزمة اليمنية مجموعة من التداعيات والآثار الخطيرة ليس فقط على اليمن ودول الخليج بل على النظام الإقليمي والدولي من خلال تهديدها لخطوط الملاحة الإقليمية والدولية، وكذلك تنامي خطر التنظيمات الإرهابية، وتفاقم الأزمة الإنسانية.
4. أن الأزمة اليمنية تحولت بدرجة أو أخرى إلى ساحة حرب بالوكالة، إذ ارتبطت القوى المحلية المنخرطة في الأزمة بأطراف خارجية إقليمية وبذلك تحولت الأطراف المحلية إلى أدوات في خدمة مصالح وتوجهات أطراف خارجية فقد ساندت إيران الحوثيين مادياً وعسكرياً فيما تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات الذي يتلقى الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحكومة الشرعية.
5. إن جل الموقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية جاءت وفق ما تمتلكه من مصالح وأطماع على هذه الرقعة الجغرافية وليس مصالح وطموح الشعب اليمني، وإن كانت تخفي ذلك عن طريق نبذها العنف والدعوة إلى الحوار والتفاوض ومحاولة الظهور بمظهر اللاعب الوسيط في حل الأزمة.



قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق

1. تضيق الخناق وعراقيل التحالف والحوثيين تفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن، لندن، منظمة العفو الدولية، 2018.

ثانياً: الكتب

1. إبراهيم عبد الكريم وجواد الحمد... وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان- الأردن، ط1، 2012.
2. أحمد محمد محمود ودينا فتحي جمعة عبد العظيم... وآخرون، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، ط1، 2020.
3. جمال سند السويدي، حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط4، 1995.
4. عادل دشيله ونبيل البكري... وآخرون، قراءات في الأزمة اليمنية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، تركيا- إسطنبول، ط(بلا)، 2020.
5. فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2016، ص105.
6. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، السعودية- الرياض، ط(بلا)، 2017.

ثالثاً: رسائل الماجستير

1. دعاء جمعة نعمة، دور ومجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجاً) رسالة ماجستير منشورة، جامعة النهدين، 2016.
2. كمال صفا، الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة اللبنانية/كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، لبنان، 2018.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. احمد الفقيه عز الدين، التدخل الخارجي وأثره على استقرار الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة التدخل السعودي في اليمن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، العدد 9، 2020.
2. احمد سعيد نوفل وعاطف الجولاني... وآخرون، الأزمة اليمنية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 7، 2015.
3. احمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغير في اليمن بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات السياسية العربية والدولية، العدد 51، 2015.

4. احمد علي، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، الدوحة- قطر، العدد 36، 2019.
5. بو معزة منى، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 32، 2018.
6. شذى زكي حسن، بروز الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية (الثورة اليمنية نموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 56، 2017.
7. صباح كزيز، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة جهود حل الأزمة، مجلة الحقوق والحريات، جامعة خضير بسكرة، الجزائر، عدد خاص، 2017.
8. صلاح سمير البنداري، "عاصفة الحزم" ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، العدد 6، 2018.
9. علاء زراك فاضل، موقف الاتحاد الاوربي من أحداث اليمن (2015-2018)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، العدد 13، 2020.
10. عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، الأردن، العدد 1، 2017.
11. فيان احمد محمد ونور صبحي محمد، القوى الإقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، مجلة الآداب، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، العدد 16، 2016.
12. كمال بوناب، الأزمة في اليمن: المؤشرات الداخلية والفاعلات الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، العدد 8، 2020.
13. مايسة محمد محمود، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية- السعودية خلال الفترة من (2011-2016)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلة قناة السويس، مصر، العدد 1، 2019.
14. مايسة محمد محمود، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية- السعودية خلال الفترة من 2011-2016، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، العدد 1، 2019.
15. مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 2، 2020.
16. محمد كريم عباس، مهام الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن، جامعة النهدين، العدد 14، 2015، ص 72- ص 74.
17. هاني موسى، أزمة الدولة اليمنية: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، الدوحة- قطر، العدد 37، 2019.
18. وسيم سالم عبدالله، فعالية السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية (2011- 2020)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، العدد 25، 2020.
19. يثرب خطاب فيصل، الصراع وعدم الاستقرار السياسي في الدولة اليمنية وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط، المجلة الاكاديمية العلمية/جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية، العدد 3، 2019.



خامساً: المواقع الإلكترونية

1. احمد عز الدين، التدايعات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمسة سنوات، متاح على الرابط <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4655> :تاريخ الزيارة 18/12/2020
2. بهاء محمود، أوروبا في اليمن: شحنات السلاح ثم المساعدات، متاح على الرابط : <https://gulfhouse.org/posts/2218> تاريخ الزيارة 10/2/2021.
3. رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط <https://studies.aljazeera.net> :تاريخ الزيارة 22/1/2021
4. محمد سعيد الوافي، بايدن يرسم ملامح الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في أول خطاب له، متاح على الرابط: [تم إزالة الرابط المشبوه] تاريخ الزيارة 7/2/2021
5. نهال أحمد سيد، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي: دراسة حالة "سوريا- اليمن"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط <https://democraticac.de/?p=3475> :تاريخ الزيارة 21/1/2021